تسجيل أصحاب المشروعات الصغيرة لدى الجهاز شرط للمنافسة

أكبر: إجراءات جديدة لتطوير أنظمة «المناقصات»

طارق عرابي

دعت نائب رئيس مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات شعاع أكبر، جميع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الراغبين في المنافسة بالمناقصات المحلية إلى التسجيل لدى الجهاز المركزي للمناقصات العامة، مؤكدة ان إجراءات التسجيل بالجهاز بسيطة وتتم عن طريق الموقع الالكتروني مباشرة.

وأضافت أكبر خلال الندوة الحوارية التي أقامها الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي أقيمت تحت عنوان «فرص المناقصات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الإجراءات والانظمة»، أنه يجب على أي شخص يرغب بالدخول في أي نوع من أنواع التعاقدات المذكورة بالقانون مثل المناقصات أو الممارسات أو المناقصات المحدودة أو المناقصات العامة أو التعاقد المباشر، أن يكون قد استوفى عددا من الشروط أولها أن يكون مسجلا لدى الجهاز المركزي للمناقصات.

وأشارت إلى قانون المناقصات العامة حدد بعض الامتيازات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لكن هذه الامتيازات بقيت دون مستوى الطموح المأمول، لذلك صدر القانون رقم 74 بتعديل القانون رقم 49 لسنة 2016، والذي أضاف امتيازات أخرى لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجوانب معينة مثل إعفائهم من رسوم شراء المناقصات، والتعاقدات المباشرة مع الجهات الحكومية، كما منحهم أفضلية الشراء بنسبة 20٪.

ومضت تقول «اشجع الشباب على الدخول في هذا المعترك ومنافسة الشركات الكبرى، ويمكن لأصحاب المشاريع التسجيل في الجهاز ضمن الفئة الرابعة ومن ثم الارتفاع إلى الفئة الاعلى متى ما تحققت الشروط اللازمة لذلك، ففرص التنافس موجودة، وقانون المناقصات الحالي فيه من الشفافية والعلانية ما يجعل من

شعاع أكبر

المناقصة متاحة أمام الجميع بدون صعوبة».

وأكدت أكبر أن قانون المناقصات ألزم الشركات العالمية أو المحلية بأن تخصص نسبة 30٪ من الاعمال لشركات المقاولات المحلية، منها نسبة 10٪ لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الامر الذي افسح المجال أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة للدخول في التعاقدات التي تحصل عليها كبرى الشركات المحلية والعالمية.

تصنيف الشركات

ولفتت أكبر إلى وجود أكثر من تصنيف للشركات لدى الجهاز بحسب اختلاف أنواع الاعمال، فهناك أعمال البنية التحتية، المباني، الاعمال الميكانيكية، الاعمال الكهربائية، كما أشارت إلى وجود 4 فئات للتصنيف، ولكل فئة حجم أعمال، مبينة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تدخل ضمن الفئة الرابعة من فئات التصنيف، لأن رأس المال المطلوب في هذه الفئة هو 100 ألف دينار، والاعمال التي يمكن ممارستها بحدود مليون دينار فقط.

وأوضحت أن هناك الكثير من المناقصات التي تتطلب أن يكون رأس مال الشركة 100 ألف دينار، ومن هنا فإنه يمكن لأي مشروع من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الدخول في هذه المشاريع والمشاركة في المنافسة مع باقي الشركات، وللعلم فإن هناك شركات صغيرة قد دخلت في المنافسة وفازت بمناقصات.

التعاقد المباشر

أما فيما يتعلق بآلية التعاقد المباشر، فقد ألمحت إلى ان القانون حدد حالات معينة من التعاقد المباشر التي لا تتطلب طرح مناقصة وإنما يتطلب الموقف أعمالا فنية أو خاصة ليست موجودة سوى لدى شركة أو مورد واحد.

التطلعات المستقبلية

وحول التطلعات المستقبلية للجهاز المركزي للمناقصات العامة، افادت اكبر بأن الجهاز يسعى لتطوير أنظمته الحالية من خلال عدد من الاجراءات الجديدة، مشيرة في هذا الصدد إلى تخفيض التصنيف، وإضافة نوع جديد من التصنيفات ألا وهو التصنيف الفني للمقاولين، كما تم منح الافضلية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن التصنيف في الفئة الرابعة من غير أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

نصائح ومحاذير

وجهت م.شعاع أكبر عددا من النصائح والمحاذير وقالت انه يجب على الجميع مراعاتها قبل الدخول لأي مناقصة، وهي كالتالي:

- يجب دراسة المستند بشكل جيد وعدم الدخول في غير مجاله.
- التسعير الصحيح بما يتوافق مع أسعار السوق
- التعرف على الجهة التي سيتعامل معها.
- المواظبة على قراءة إعلانات الجهات الحكومية.
- حضور الاجتماعات التمهيدية قبل المشاركة في المناقصة.

«التجارة» و«الأشغال» يناقشان تنسيق الجهود للعمل المشترك

خالد الروضان وعبدالكريم تقي وفريق وزارة الأشغال خلال الاجتماع

ناقش وزير التجارة والصناعة خالد الروضان، مع فريق من وزارة الأشغال موضوعات مشتركة بين الجهتين، وذلك لتنسيق الجهود في الأمور التجارية والصناعية والربط الالكتروني المشترك.

وقالت وزارة التجارة والصناعة في بيان إن الاجتماع المشترك الذي عقد في مكتب وزير التجارة والصناعة تطرق الى عدة موضوعات لتسهيل الأمور وسلاسة العمل على أرض الواقع في المشاريع المشتركة بين الجهتين منها مراكز الخارجية لقطاع الشركات والتراخيص التجارية، والمراكز الخارجية لقطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك ومشروع الشدادية.

وأكدت «التجارة» أن هذا الاجتماع يأتي من ضمن سلسلة اجتماعات تنسيقية بين قطاعات الوزارتين.

يذكر أن الاجتماع حضره كل من مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي، ووكيل وزارة الأشغال العامة م.إسماعيل أحمد، والوكيل المساعد لشؤون الفنية وتنمية التجارة محمد العنزي، والوكيل المساعد للشؤون القانونية د.محمد الجلال، والوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية يوسف الحسيني، والوكيل المساعد لقطاع الهندسة الصحية م.وليد الغانم.

.. وتغلق 6 شركات شحن لشحنها مواد غذائية مدعومة

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أنها أغلقت 6 شركات نقل شحن لشحنها مواد غذائية مدعومة من الدولة، وجار استكمال الإجراءات القانونية لتحويلها الى النيابة التجارية، وذلك لمخالفاتها اللائحة التنفيذية 2013/117 الصادرة بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون 1979/10.

وأشارت التجارة في بيان صحافي إلى أن الفرق التفتيشية جالت على شركات الشحن البري والجوي والبحري في شتى مناطق الكويت للتدقيق وللتأكد من عدم وجود أي سلع مدعومة من الدولة، وذلك بعد تلقيها كشفاً من الإدارة العامة للجمارك.

ولفتت «التجارة» الى أن الفرق ضبطت 6 شركات تود شحن بعض المواد المدعومة من ضمن الشحنات الموجود، فيها وقامت بالتحريز عليها وإحالتها لاستكمال الإجراءات القانونية لجهة الاختصاص.

وحذرت وزارة التجارة شركات الشحن، من شحن المواد المدعومة من الدولة والتي لا يسمح بتصديرها خارج البلاد، مشددة على أن شحنها مخالف للقانون، ويوقعهم تحت طائلة المساءلة القانونية، وهناك عقوبات منصوص عليها قانونا بحق مرتكبي المخالفات تصل الى السجن وإلغاء الترخيص.

وشددت التجارة على أنها لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات القانونية بحق من يخالف القانون مع شركات الشحن.

وبينت الوزارة أن لا تهاون في تطبيق القانون حيال كل من يرتكب جريمة تهريب المواد المدعومة من الدولة التي تعتبر أمنا قوميا للبلد، محذرة من أن ذلك قد يؤدي إغلاق المؤسسة وتحويلها إلى النيابة العامة.

خلال الاجتماع التنسيقي الثاني لمسؤولي معاهد ومراكز بحوث البترول

بن سبت: الصناعة البترولية في دول أعضاء «أوابك» تواجه تحديات كبيرة

قال الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) علي بن سبت، إن الصناعة البترولية في الدول الأعضاء تواجه تحديات كبيرة ناتجة عن عدة أسباب، تأتي في مقدمتها، الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها معظم دولنا الأعضاء نتيجة لتراجع أسعار النفط، وتدني النمو الاقتصادي في العديد من الدول الصناعية المستهلكة للنفط، بالإضافة إلى أعباء تلبية متطلبات التشريعات الخاصة بحماية البيئة، لذلك يفرض علينا جميعا الاهتمام بالبحث العلمي باعتباره أحد أهم العوامل الضرورية للنهوض بأداء الصناعة البترولية التي تعتبر المصدر الأساسي للدخل القومي للدول الأعضاء.

وأضاف بن سبت في كلمة له خلال افتتاح الاجتماع التنسيقي الثاني لمسؤولي معاهد ومراكز بحوث البترول في الدول الأعضاء في منظمة أوابك، الذي عقد أمس الاول عبر تقنية الاتصال المرئي (Zoom)، بمشاركة مجموعة من رؤساء ومسؤولي معاهد ومراكز البحوث البترولية في الدول الأعضاء، انه وحتى تتمكن دولنا الأعضاء من تعظيم الاستفادة من أنشطة البحث العلمي في إيجاد الحلول الممكنة للمشكلات التي تواجه الصناعة البترولية لابد من دعم ومساندة معاهد ومراكز بحوث البترول الوطنية من خلال رصد الميزانيات اللازمة لتأمين مستلزمات البحث والتطوير، وتشجيع المبادرات والإنجازات الملموسة التي حققتها هذه المراكز خلال العقود الماضية، والتي ساهمت في تطوير الصناعة البترولية بكافة مراحلها، بدءا من الاستكشاف والتنقيب، وحتى صناعات التكرير والبتروكيماويات والغاز الطبيعي.

علي بن سبت

وأوضح بن سبت أن هذا الاجتماع يأتي في إطار سعي منظمة أوابك لتأمين منصة يجتمع فيها أصحاب الخبرة من معاهد ومراكز بحوث البترول في الدول الأعضاء ليتم طرح تجاربهم وأفكارهم وآرائهم حول سبل تطوير البحث العلمي وتعزيز دوره في تلبية متطلبات الصناعة البترولية في الدول الأعضاء.

واختتم الأمين العام كلمته معربا عن شكره الجزيل لوزراء النفط والطاقة في الدول الأعضاء على دعمهم المستمر والدائم لأنشطة المنظمة، وعلى ما قدموه من دعم لعقد هذا الاجتماع من خلال المشاركة الفاعلة من مدراء معاهد ومراكز البحوث البترولية في الدول الأعضاء.

5٪ تراجع اقتصاد منطقة الشرق الأوسط في 2020

«كامكو إنفست»: ارتفاع إصابات «كورونا» يزيد المخاوف تجاه الاقتصاد العالمي

قال تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست ان التحديث الأخير لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي أظهر تراجعا أقل حدة لنمو الاقتصاد العالمي في 2020 مقارنة بالتقديرات السابقة الصادرة في يونيو 2020، حيث توقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي 4,4٪ في 2020، أي انكماش اقل حدة من 5,2٪ المتوقعة في تقرير يونيو 2020. أما بالنسبة للعام 2021 فقد توقع أن يعاود الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي ارتفاعه مجددا ليسجل نموا 5,2٪، أي أقل بمقدار 20 نقطة أساس مقارنة بالتوقعات السابقة بتسجيله نموا 5,4٪.

كما أظهر التقرير رفع توقعات غالبية الدول، وبصفة خاصة مجموعة الاقتصادات المتقدمة، في حين أدى تزايد وقع تداعيات جائحة كوفيد-19 أكثر مما كان متوقعا على الاقتصادات الناشئة والنامية إلى انخفاض الناتج بمعدلات أشد حدة نسبيا.

وأضاف تقرير «كامكو إنفست» ان مراجعة توقعات النمو للعام 2020 ورفعها بصفة رئيسية تعكس تزايد معدلات النمو أكثر مما كان متوقعا بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من 2020 بشكل رئيسي بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، حيث من المتوقع أيضا أن تتحسن مستويات الانتعاش الاقتصادي في الربع الثالث من 2020 بمعدلات أقوى، وفقا لصندوق النقد الدولي.

وأوضح انه تم تعديل تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المتقدمة ورفعها بمقدار 230 نقطة أساس ليصل بذلك معدل التراجع إلى 5,8٪ مما يشير إلى أن الجزء الأكبر من التباطؤ في الناتج المحلي الإجمالي العالمي جاء نتيجة للتداعيات العصيبة التي نتجت عن الجائحة في هذه المنطقة مقارنة بالأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، والتي من المتوقع أن تشهد انخفاضا أقل بكثير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3,3٪ في 2020، مما يعد خفضا للتوقعات مقارنة بمعدل التراجع السابق بنسبة 3,1٪ وفقا للتقرير الصادر في يونيو الماضي.

وضمن الاقتصادات الرئيسية، تعد الصين الدولة الوحيدة التي من المتوقع أن تشهد نموا في 2020 بنسبة 1,9٪، حيث تم رفع توقعات نمو الاقتصاد الصيني من 1٪ في يونيو 2020. أما بالنسبة للعام 2021، فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الصيني 8,2٪.

من جهة اخرى، من المتوقع أن تشهد الهند أحد أشد معدلات تراجع الناتج المحلي الإجمالي في 2020، بنسبة 10,3٪ بعد أن شهدت توقعاتها انخفاضا حادا بمقدار 580 نقطة أساس مقارنة بتوقعات يونيو 2020. وبالنسبة للعام 2021، من المتوقع أن يعاود الناتج المحلي الإجمالي الهندي انتعاشه مجددا ليسجل نموا 8,8٪.

كما تمت مراجعة توقعات الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ورفعها لتعكس معدل تراجع أقل بلغ 5٪ مقابل 5,7٪ وفقا لتوقعات يونيو 2020. أما بالنسبة للعام 2021، فمن المتوقع أن تشهد المنطقة نموا 3,2٪ أي بتراجع هامشي مقارنة بنسبة 3,7٪ المتوقعة سابقا.

تعافي الاقتصاد العالمي

واشار التقرير الى انه على الرغم من تحسن معدل النمو خلال الربع الثاني من 2020 بمستوى أفضل من المتوقع بصفة عامة، إلا أن صندوق النقد الدولي ذكر أن النشاط الاقتصادي كان متفاوتا في مختلف أنحاء العالم. ونتج التفاوت في النشاط الاقتصادي بصفة رئيسية على خلفية الاستجابة لتداعيات جائحة كوفيد-19 وما اعقبها من توقيت رفع تدابير الحظر وإعادة فتح أنشطة الاعمال. وساهم إعادة فتح الاقتصاد الصيني أسرع مما كان متوقعا في تعزيز التجارة العالمية. كما أدت التحويلات الحكومية ودعم دخل الأسر في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو إلى انكماش أقل حدة.

ووفقا لصندوق النقد الدولي، بلغت الإجراءات التقديرية المتعلقة بالإيرادات والمصروفات والتي أعلنت عنها الاقتصادات المتقدمة أكثر من 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي بزيادة إضافية 11٪ في هيئة تدابير أخرى لدعم السيولة، بما في ذلك شراء الاسهم وشراء الأصول وضمان القروض والتسهيلات الائتمانية.

وقال التقرير انه بعد ان انعكست بشائر التحسن الاقتصادي الذي أعقب رفع تدابير الإغلاق على نمو الربع الثاني من العام 2020، تحولت المعنويات تجاه الحذر فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي خلال الفترة المتبقية من العام، حيث ارتفعت حالات الاصابة المؤكدة بشكل كبير في معظم الاقتصادات مما أجبر عدد من الدول على إعادة تدابير الإغلاق الجزئي في بعض الحالات أو إعادة فتح الاقتصاد بوتيرة أبطأ.

الاقتصاد الخليجي

واشار التقرير الى ان مراجعة توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي كانت سلبية في الغالب لكلا من عامي 2020 و2021. وباستثناء السعودية، شهدت بقية دول مجلس التعاون خفض توقعاتها بمعدلات تراوحت ما بين 720 نقطة أساس بالنسبة لعمان للعام 2020 إلى 10 نقاط أساس لقطر.

ووفقا لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن تشهد عمان أعلى معدل انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في 2020 بنسبة 10٪ فيما يعد أشد معدل تراجع يتم تسجيله وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي منذ العام 1980. ومن المتوقع أن تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة عامة انخفاضا بنسبة 5٪ في 2020، مما يعكس تحسن التوقعات بمقدار 70 نقطة أساس، ثم يتبع ذلك نموا بنسبة 3,2٪ في 2021.

وذكر التقرير أنه على الرغم من انتعاش النمو في 2021، من المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط أقل بكثير عند 3,5٪، وهو أقل عما كان متوقعا خلال سنوات ما قبل الجائحة، وفقا لصندوق النقد الدولي.

الأسواق الناشئة والنامية

وتوقع التقرير أن يظهر التباطؤ في كل من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية وكذلك في الاقتصادات المتقدمة، كما من المتوقع أن يتباطأ النمو في الاقتصادات المتقدمة ليصل إلى 1,7٪ على المدى المتوسط، في حين أن الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية سيصل إلى 4,7٪. وايضا قد تشهد الاقتصادات على المدى المتوسط ارتفاعا في الديون السيادية إلى جانب انخفاض تحصيل الضرائب حيث من المتوقع أن يتأثر الناتج.

■ إعادة فتح الاقتصاد الصيني أسرع مما كان متوقعاً ساهمت في تعزيز التجارة العالمية